الخطاب في قوله تعالى واشتباه الحكمة وفصل الخطاب هو
البينة على المدعي واليمين على من انكر تكلته في الحلبة
في ترجمة عكرمة قاله كانت القضاة في زمن بني اسرائيل
ثلاثة فمات احدهم فولي مكانه غيره ثم قضوا ما شاء
الله ان يقضوا ثم بعث الله تعالى لهم ملكا يختبرهم فوجد
رجلا يقضي احراثه بغرة على ما وصفوا لمحلة فرحا لها
الملك وهو اكل فرسا فتنعها المحلة فتخاصما فقال لاء
بيننا القاضي فتحاكما الى القاضي الاول فرفع اليه الملك الدرة
كانت معه وقال له احكم بيانا المحلة لي فقاله بماذا احكم قال
ارسل الفرس والبقرة والمحلة فان تنعقد الفرس حتى
لي فارسلها فتنعقد الفرس فحكم له بها واتيا الى القاضي
الثاني فحكم له كذلك واخذ درة واما القاضي الثالث
فرفع له الملك درة وقال له احكم بيانا فقاله ان ما يحن به
فقاله الملك سبحانك الله الجبار فقال الذكر فقال له القاضي
سبحان الله انك الفرس بقوة وحكم بها لصاحبها حديث
حسن وصححها بعضهم كما ذكره المولف في موضع اخر وذكره
غيره رواه الامام ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي بفتح
الباء والفاء وسبنه الى بيهق قرية بحهة نيسابور
نيسابور بلدة نفيسة مخزونة الالف قاله السبكي ولم يتفق
ذلك لاحد اعتنى نصوص الشافعي وتخريج احاديثه
قال امام الحرمين ما من شافعي الا وللشافعي عليه منة
الا البيهقي فان له على الشافعي المتقول نسبة اربع وثمانين
وثلاث مائة ومائة بنيسابور نسبة ثمان وحمسين واربع

مائة

مائة وغيره هكذا اي بهذا اللفظ المذكور ويحسنه في الصحيحين
اذ لفظهما كما في الجمع بينهما للحميدي عن ابن عباس لو يعطى
الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال واموالهم ولكن
اليمين على المدعى عليه الحديث الرابع والثلاثون
عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول من راى اي علم شيوا
ابصرام لان الرؤية بالبصر لا تشترط في قلبية ويصح
كونها بصيرة وتقاس غير المبصر على حكم المجتهد اللول
اشبه وهذا الحديث قاله ابو سعيد الخدري لما قدم مروان
خطبة العيد قال له رجل الصلاة قبلها فقال بل تترك
ما هنالك فقال ابو سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وهو دال دليل
على ان اول من قدم هذا مروان لا عثمان ولا عمر اذ لم يصح
ذلك لكن في الصحيحين عن ابي سعيد انه هو الذي غيرت
به مروان حين راه يصعد المنبر فرد عليه مروان بمثل
ما رد على الرجل فيحوز ان يكون قضية اخرى منكم اي
معشر المكلفين القادرين فخرج نحو صبي ومجنون وعاجز
والخطاب لجميع الامة لا الحاضر فقط منكرا اي شيا قبيحا
قبحه الشرع قولا او فعلا او صفة فليغيره اي بزيله
وجوبا عينيا ان انفرد بعلمه وكفايا ان شاركه غيره والوجوب
بالشرع لا بالعقل خلافا للمعتزلة وله شروط الاول ان يكون
عالما بذلك ليطابق الثاني ان لا يؤدي نهيه الى مفسدة
اعظم كنهيه عن زنا فيهودي لقتل الثالث ان يكون